وربما صواريخ بلاستيكية قصيرة، ومتوسطة، المدى وقذائف مجنحة (صواريخ كروز) القادرة على قذف الرؤوس المتفجرة الذرية. ولا يعير كليمان هذه الجوانب اي اهتمام على الرغم من ذكره لوجود تعاون «في نواح وميادين تكنولوجية اخرى واكثر تعقيداً» بين اسرائيل وتلك البلدان كافة، بل انه، حتى، يتجاهل ابعاد الجملة التي يطلقها: «يترتب على المخططين الاسرائيليين ان يعالجوا الأثر التراكمي لهذا التدفق الدائم من الاسلحة الى الدول العربية على الميزان العسكري الاقليمي وعلى **آفاق الانتقال الى اوضاع نووية**» (ص ١٠، مع اضافة التشديد).

بعد هذا الاستعراض التقديمي، ينتقل المؤلف الى دراسة اتجاهات بيع الاسلحة مقارنة بالنشاط الدبلوماسي الاسرائيلي ، فيجد ارتباطاً واضحاً بينهما، غيرانه لا تتضح حقيقة هل تستخدم اسرائيل تصدير المنتجات العسكرية كوسيلة ضغط، او ترغيب، دبلوماسية، ام ان التصدير يفتح الابواب للعلاقات الدبلوماسية. وهنا يبين كليمان كيف قامت دول عديدة، بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ ونمو القوة النفطية والمالية العربية، بقطع علاقاتها مع اسرائيل، على الرغم من تمتعها بتاريخ طويل من التبادل العسكري معها. ويروي، في المقابل، ان بيع الاسلحة الى الارجنتين لم يشتر حرية الجالية اليهودية هناك «من الاضطهاد اللاسامي».

ان الامثلة التي يقدمها المؤلف تدل على زيف الحجج المقدمة لتبرير سياسة التصدير الاسرائيلية؛ وهو يرفض استخلاص العبر والاستنتاجات، مكتفياً بعرض بعض الحقائق المجزأة فقط.

يعطي كليمان مساحة واسعة لشرح اهداف ودوافع سياسة التصدير العسكري الاسرائيلية. ويشمل هذا الشرح الاهداف العسكرية الاربعة التالية: ١ ـ تقوية جاهزية الجيش الاسرائيلي على المدى الفوري، والمتوسط، والبعيد؛ ٢ ـ تعزيز قدرة اسرائيل الرادعة، من خلال عرض القوة؛ ٣ ـ الالتقاء بمنظور استراتيجي اوسع؛ ٤ ـ العمل، دبلوماسياً، عبر دعم الدول الصديقة لاسرائيل.

اما الحوافز الرئيسة، اي الدبلوماسية، فهي ثمانية: ١ ـ استخدام الاسلحة لكسب النفوذ؛ ٢ ـ اكتساب العلاقات مع عسكريي الدول الاخرى؛ ٣ ـ تحقيق الربح التجاري؛ ٤ ـ دعم الجاليات اليهودية في الخارج؛ ٥ ـ تمتين العلاقات الدولية وتفويت الفرصة على العرب لعزل اسرائيل؛ ٦ ـ دعم امن الغرب والولايات المتحدة الاميركية؛ ٧ ـ تعزيز استقلال اسرائيل الاقتصادي والعسكري وبالتالي السياسي؛ ٨ ـ انتاج الاسلحة لتقوية مكانة وهيبة اسرائيل. ويؤكد المؤلف ان مختلف حكومات اسرائيل قد تمسكت بهذه الاهداف وبسياسة العلاقات العسكرية الخارجية اياها، على الرغم من الانتقال من «العمل» الى الليكود.

غير ان كليمان، شأنه في ذلك شأن كل باحث اسرائيلي يتساءل حول مبررات سياسة حكومته تجاه تصدير الاسلحة او احتلال اراضي الغير او تطوير الاقتصاد، يفوته امر هام، هو انه يحاول تفسير ظاهرة حيوية وكأن اسرائيل مجتمع طبيعي يخضع للقوانين المعتادة في المجتمعات البشرية. انه لا يدرك ان اسرائيل لا يمكنها ان تكتفي ذاتياً اعتماداً على الزراعة والصناعة المدنية (ادى المشروع الاستيطاني الصهيوني الى عزل فلسطين عن بيئتها الاقتصادية الحيوية التاريخية)، ولذلك لا بد لها من ان تستند، كاقتصاد وكيان، الى قاعدة النشاط العسكري، وهي قاعدة تعوم، ايضاً، على بحر من الهبات الغربية المستمرة. والبرهان على ذلك، هو قيام اسرائيل، ليس فقط بتطوير الاسلحة التي تحتاجها هي قبل تصديرها، بل وبتطوير نظم ومعدات مخصصة للتصدير او غيرها من المعدات التي لا تحتاج اليها حقيقة، علاوة على ان انتاج الاسلحة بات نشاطاً مركزياً في الدولة الصهيونية وضرورة حيوية لها وليس مجرد «صدفة» او «خطأ» يمكن معالجته من خلال التحول الى انتاج البرادات والغسالات.

ان التعامي عن جذور متاعب اسرائيل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يصيب كليمان باستمرار. فحين يذكر تعاون اسرائيل مع الولايات المتحدة الاميركية من اجل مواجهة «الخطر السوفياتي»، وحين يتكلم عن «الحساسية العجيبة» لاسرائيل حيال مصالح اليهود في كل مكان، يتجاهل حقيقة ان يهود الارجنتين عارضوا بيع الاسلحة الاسرائيلية الى الطغمة الحاكمة، وان سيل الاسلحة لم ينقطع حين قبع اليهود في السجون. وحين يستعرض اهداف وحوافز اسرائيل في تصدير الاسلحة، قائلاً ان اسرائيل شجعت «النخب التحديثية» في الدول النامية، يغفل الاقرار بأن اسرائيل شجعت، تحديداً، الضباط الذين طمحوا للاستيلاء على السلطة السياسية في